الفصل الثاني

الحالة الليبية وإشكالياتها وأبعادها الداخلية والإقليمية والدولية

obeikandl.com

obeikandl.com

لا شك أن موقع ليبيا الجغرافي جارة غربية لمصر، وعلاقاتها التاريخية والثقافية وتداخل قبائلها على الحدود الممتدة لآلاف الأميال، تجعل ليبيا من أقرب الدول وأشدها تأثيراً فيما يجرى على أرض مصر من تطورات أمنية وسياسية، تدفع صناع القرار والقادة إلى الانخراط الفعال في الشأن الليبي، بالحوار والوساطة والتأثير المباشر وغير المباشر، بل وفي الحالات القصوى بالتدخل المسلح إما دفاعاً عن مصالح مصر الحيوية وحياة مواطنيها أو لإحباط مخططات التسلل وتهريب السلاح والمقاتلين إلى الأراضي المصرية تهديداً لأمن مصر القومي واستقرارها.

تمارس مصر هذا الخط السياسي الثابت تجاه ليبيا وتطور اقتصادها من منطلق سياسة خارجية مصرية قديمة وهي تأييد وحدة الأراضي الليبية ورفض محاولات التفتيت والتقسيم على أسس قبلية أو دون إقليمية (ما بين إقليم بُرقة، طبرق، طرابلس، فزان، وهكذا) أو تحويل ليبيا إلى أرض مستباحة لموجات من المقاتلين المرتزقة من إفريقيا جنوب الصحراء ومن خارجها، في بؤر إرهابية تحت مُسمى «داعش» (تنظيم الدولة الإسلامية) والقاعدة في إفريقيا.

وبالتوازي مع الانخراط المصري سياسياً وأمنياً وعسكرياً في الشأن الليبي، نجد أن دول جنوب المتوسط تبدى من التطورات الليبية أقصى درجات القلق والاهتمام تحسباً لعواقب غير منظورة من اتساع دائرة الإرهاب، ومن تدفقات اللاجئين العرب من شمال إفريقيا ونزوح الأفارقة من جنوب الصحراء عبر المتوسط إلى الشواطئ الجنوبية لإيطاليا وفرنسا (تنطلق من سواحل مصر وليبيا وتونس والجزائر) مهددة الأمن الأوروبي ومؤثرة في النسيج الاجتماعي والثقافي لتلك الدول الأوروبية، التي لم تغمض عيونها في كل الأحوال عن ليبيا طمعاً في ثرواتها النفطية الهائلة وخوفاً على استثماراتها بالمليارات إلى حد بلغ الدفع بالناتو للتدخل عسكرياً في ليبيا في إبريل عام ٢٠١١ للتعجيل بسقوط النظام القديم في عهد الرئيس الليبي السابق «معمر القذافي».

***

الربيع العربي وتأثيره على الحالة الليبية:

الثابت تاريخياً في الوقت الحاضر أن أثار ما عُرف باسم «الربيع العربي» في نهاية عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ التي كانت تونس –غرب ليبيا– قد أسقطت نظام زين العابدين بن علي، دفعت بتونس في مسيرة سياسية تنهض وقتاً ما ثم تتعثر وقتاً آخر ما بين «قوى محافظة» في «حزب النهضة الإسلامي»، وما بين قوى ليبرالية استردت زمام القيادة في هذه الدولة ذات الثقافة المدنية العلمانية.

هذا الربيع العربي كان طبيعياً أن تمتد آثاره على حدود تونس إلى ليبيا (ثم إلى مصر) في نفس التوقيت تقريباً، حتى يمُكن القول أن تطورات الأحداث في ليبيا في منتصف عام ٢٠١١ (يونيو ٢٠١١) ما هي إلا فصل من فصول ظاهرة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية في دول شمال إفريقيا العربية، في مواجهة حكام ونظم حكم استأثرت به عشرات السنين وحرمت شعوبها من ممارسات ديمقراطية تتطلع إليها دون أن تمارسها في ظل ظروف القمع وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد المستشري في مؤسسات الحكم.

الأزمة الليبية وأوثر أن أسميها «المحنة الليبية» اليوم تنبع في تقديري من عدة عوامل مركبة لعلها تمخضت مباشرة من مقاومة الحكم السابق للقذافي لمحاولة عزله واستخدامه القوات المسلحة للدفاع عن نظام الحكم مما أدى إلى أن تبارك الأمم المتحدة ما كان قد قام به من قبل حلف الأطلنطي (الناتو) من التدخل العسكري الذي تحول إلى حرب أهلية واسعة النطاق، وقد كان لتدخل الناتو فضل الحسم لصالح القوى المعارضة للقذافي وإنقاذها من هزيمة محققة، ولكن هذا التدخل من جانب الناتو لم يحسم الصراع بشكل نهائي لصالح تلك القوى المعارضة [1].

(1) *Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya. Middle East/North Africa Report N°107.* 2011. International Crisis Group. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/ middle-east-north-africa/north-africa/libya/107-popular-protest-in-north-africa-and-the-middle-east-v-making-sense-of-libya.aspx>

لقد أدت آثار الحملة العسكرية وما اقترن بها إلى أخطارٍ استراتيجية ترتبط بظاهرة عدم الاستقرار – تهدد أمن الدول المجاورة لليبيا – بدءاً من أزمات اللاجئين، وتسلل مقاتلي «القاعدة» في إقليم «المغرب» سواء في الجزائر (أو حتى في مالي والنيجر).

وعلى خلاف تطورات الأحداث في كل من تونس ومصر، فإن المواجهة في أوائل عام ٢٠١١ ما بين حركة الانتفاضة الشعبية في ليبيا، وما بين نظام القذافي، انحدرت للأسف إلى طريق الحرب الأهلية منذ البدايات الأولى حتى اتخذ الصراع ما بين العسكريين شكل الاستقطاب الحاد، صراع بين الحياة والموت كما يقولون، ولم يتضح في هذا الوقت المبكر ما إذا كان الصراع المسلح سوف ينتهي بالعملية التفاوضية أو بدء مرحلة انتقال سياسي أم لا لتحديد شكل الدولة الليبية ما بعد سقوط «نظام الجماهيرية» القذافي.

تطورات الأزمة الليبية بعد سقوط القذافي

في أعقاب حركة الانتفاضة الشعبية في ليبيا والاقتتال لمدة ٦ شهور، أعلن الثوار الليبيون نهاية حكم القذافي وسقوطه، وذلك في رسالة أذاعها «المجلس الانتقالي المؤقت» وتم في ليبيا عندئذ السيطرة الكاملة على طرابلس واستلام الحرس الجمهوري وأعلن الرئيس الأمريكي «أوباما» دعمه للمجلس الانتقالي، كما أعلن «الناتو» أن مصير الشعب الليبي أصبح الآن بيده وحده.

لكن انهيار الحكم الفردي في ليبيا لم يكن بالضرورة هو البداية لحكم ديمقراطي، إذا لم تزل مشكلات القوى والتنافس ما بعد سقوط القذافي تمثل تحدياً واضحاً لحاضر ليبيا ومستقبلها بسبب عدم الاستقرار وبسبب الكوارث الإنسانية والتي قد تؤدي إلى ما يمكن أن نصفه «بتحلل» عناصر الدولة ومكوناتها، كما جاء في التقرير الهام لمجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations [1] والذي اقترح أن يتولى «الاتحاد الأوروبي» جهود تحقيق الاستقرار تحت مظلة

(1) SERWER D.P. 2015. *Libya's Escalating Civil War*. Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/libyas-escalating-civil-war/p36649>

الأمم المتحدة في ليبيا وبمشاركة من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي وبدعم من الولايات المتحدة [1].

وظل خطر اقتتال الفصائل القبلية المتنافسة للسيطرة على مفاتيح السلطة بعد سقوط القذافي بثلاثة أيام (٢٠ أكتوبر ٢٠١١)، أعلن المؤتمر الوطني الانتقالي تحرير ليبيا بالكامل وإجراء انتخابات خلال ٨ شهور، وطالب خبراء بضرورة تحرك الإدارة الأمريكية لتقديم المزيد من الدعم لليبيا، وكذلك فقد أضحت الأولوية في ليبيا هي الحيلولة دون سقوط الدولة في حمام دم بسبب الصراعات القبلية خاصة وأن البنية الأساسية في ليبيا قد انهارت بعد الضربات الجوية التي أنزلها «الناتو» وضاعف من سوء الوضع الاقتصادي المتردى وسوء توزيع الثروات النفطية [2].

كما حلل كتاب آخرون الأوضاع في ليبيا بعد سقوط القذافي بأن هذا التحول لم يحقق تغيراً حقيقياً في طبيعة النظام، فإن أسلوب الحكم نفسه لم يتبدل أو يتغير، واستذكر كثيرون تجربة العراق التي مزقها الانقسام المذهبي والقبلي بعد سقوط صدام حسين.

وكان لا بد بالنسبة لليبيا، كما قيل من قبل، أن تتعلم من دروس سقوط نظام صدام حسين في العراق والأخطاء التي وقعت.

إن استمرار مناخ الفوضى وفقداق السيطرة على الأقاليم الليبية الشرقية خاصة، يهدد بنسف كل الجهود لإعادة بناء الدولة، ويلقي بظلال من الشك على شرعية نظام الحكم خارج الإقليم الشرقي في البلاد، وسوف يكون الحفاظ على وحدة

(1) JEROME D. 2011. *Libya's Moment of Perilous Change*. Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/libyas-moment-perilous-change/p25684>

(2) HAASS R.□2014. *Look to Syria to halt the deadly march of Isis*. The Financial Times. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.ft.com/cms/s/0/8f5ff39a-2c39-11e4-8eda-00144feabdc0.html#axzz3kIBKkT9x

ليبيا، أو بعبارة أخرى على الكيان والأراضي الليبية هو التحدي الذي يواجه ليبيا في المرحلة الانتقالية [1].

صراع الشرعية ما بين الأقاليم الليبية

وقد أثبتت التطورات والأحداث ما بين ٢٠١١-٢٠١٥ أن تفاعلات مرحلة ما بعد القذافي وظاهرة الانقسام بين إقليم طرابلس وشرق ليبيا (في برقة وطبرق وبنى غازي) والاقتتال بين فصائل وقبائل المنطقتين، والجدل المثير بين الحكومة الشرعية المعترف بها في شرق ليبيا وبين حكومة طرابلس، حتى أصبح المطلب الأول للأمم المتحدة وقف ظاهرة التدهور والتردى في الأوضاع الليبية، وخاصة تفتيت الكيان الليبي ووقف إطلاق النار، وتقديم المعونات الإنسانية العاجلة والدعوة وبإلحاح شديد لحوار جاد بين الكيانين أو الحكومتين التي تدعى كل منهما الشرعية لنفسها، وصولاً إلى حكومة وحدة وطنية تحقيقاً لهدف الحفاظ على ليبيا دول موحدة ذات سيادة داخل حدودها الدولية المعترف بها، وبحيث تتوفر لها القدرة على الحكم من خلال مؤسسات ديمقراطية تمثل كل الأطياف inclusive democratic institutions واستثمار الموارد الليبية لصالح الشعب الليبي [2].

التحديات الأمنية ومدى خطورتها :-

التحديات الأمنية التي واجهتها ليبيا ولم تزل منذ نهاية عام ٢٠١١ متمثلة في التصاعد الخطير لظاهرة العنف والاقتتال وانتشار الميليشيات في المناطق الليبية، ذلك هو أخطر ما يهدد الكيان الليبي في شكل انتشار السلاح بين أعداد كثيرة من

(1) HAASS R.□2014. *Look to Syria to halt the deadly march of Isis*. The Financial Times. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.ft.com/cms/s/0/8f5ff39a-2c39-11e4-8eda-00144feabdc0.html#axzz3kIBKkT9x

(2) SERWER D.P. 2011. *Post-Qaddafi Instability in Libya*. Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.cfr.org/libya/post-qaddafi-instability-libya/p25612.

الليبيين، وقدرت بـ ١٢٥٠٠٠ فرد والذين لا يخضعون لسلطة مركزية ويمارسون إنفاذ القانون من القبض والاعتقال.

لقد أصبحت ليبيا مُثقلة بميراث مزدوج انتقل إليها بعد سقوط القذافي وهو حكم الفرد والعائلة، وسياسة ضرب الفصائل والجماعات بعضها بالبعض الآخر، وإضعاف الجيش الوطني للحيلولة دون أي تحديات من القوات المسلحة، أما الجزء الثاني من هذا الميراث الثقيل فهو انخراط أعداد كبيرة من القبائل والميليشيات المحلية في القتال، وأصبح الجميع يعتبرون أنفسهم الحكام الحقيقيين في ليبيا.

إن حقيقة التردى في الأوضاع الأمنية تتمثل في ظاهرة التفتيت بين الأقاليم الليبية وخطورة المشهد الأمني وامتناع الميليشيات عن تسليم السلاح أو نزع السلاح، الأمر الذي يعكس الشكوك وانعدام الثقة في كل من يملك زمام الحكم أو الشرعية في قيادة أو إدارة المرحلة الانتقالية.

وقد مثل الوضع الأمني في ليبيا في ذلك التوقيت (أواخر ٢٠١١) أنه بينما كان «المجلس الانتقالي المؤقت» أو الجيش الوطني بعد إعادة تشكيله يبرهن أنه كان أول من تقدم الصفوف في عملية التمرد على نظام القذافي ومن ثم كان العامل الحاسم في اكتساب الدعم الدولي، نلمس قطاعاً آخر ينظر للأوضاع من منظور مختلف من حيث أن هؤلاء الثوار يخضعون في المقام الأول لسلطة وحكومة الإقليم الشرقي (برقة –طبرق–بنى غازي)ومن ثم يتحملون المسئولية الأكبر في عدم الاضطلاع بدور محورى في تحرير المناطق الغربية في طرابلس وما حولها.

تمثل التحولات في الوضع الأمني في أن المدنيين الذين اضطروا إلى حمل السلاح بعد أن كانوا قد استنفذوا كل مصادر القوة وبعد أن تعرضوا لسياسية القمع والاضطهاد في ظل وجود القذافي، يقفون الآن موقف الرافض من كبار القادة المسئولين الذين لاذوا بالفرار من الجيش الليبي، وكذلك من أعضاء النخبة الحاكمة في ليبيا الذين بدلوا من ولائهم ثم تولوا اليوم زمام الحكم.

ومع أن كثيراً من «العناصر الإسلامية» أصبحوا أعضاء ممثلين في «المجلس الانتقالي المؤقت» فهم يعتبرون أن «الطابع العلماني» المُفرط يغلب على تكوين هذا المجلس، وأنه قد فقد كل تواصل مع المواطنين الليبيين. أما الميليشيات المسلحة، خاصة مجموعات وعناصر الميليشيات في مدن طرابلس وزنتان ومصراطة، فهم يتمسكون بحقهم في الشرعية، وأنهم هم الذين أمسكوا بزمام المبادرة في اندلاع الثورة في إقليم الغرب (طرابلس) وأنهم هم الذين تولوا الجهد الأكبر في تحرير العاصمة وتحملوا كل أشكال السياسة القمعية في ظل حكم القذافي [1].

ظلت هذه التحديات الأمنية – الانقسام بين المناطق وتعدد الولاءات ما بين النخبة الحاكمة وبين المطالبين بأحقيتهم في الشرعية للقيام بالدور الحاسم في قيام الثورة وتسليح الميليشيات، بما يهدد وحدة الجيش الوطني، وأضحت هذه التحديات تهدد تماسك ليبيا ووحدتها وأصبحت تقتضى تدخلاً دولياً فعالاً لدعم السلطة المركزية ومساندة الأمم المتحدة في القيام بدورها التفاوضي في ليبيا بين مختلف الفصائل، كما ينطبق هذا القول على كل الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

على أن الأحداث الدامية في خريف ٢٠١٢ التي شهدت المأساة الدامية في ١١ سبتمبر في نفس العام باغتيال السفير الأمريكي وثلاثة من أعضاء القنصلية الأمريكية في بني غازي، أعاد ذاكرة الجميع إلى مدى الخطورة التي بلغها التردى في الوضع الأمني داخل ليبيا التي يجمع نموذجها في الثورة ما بعد الربيع العربي متناقضات كثيرة، إما أنها نموذجاً حياً وناجحاً لسقوط نظام حكم الفرد، وإما أنها

(1) *Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi. Middle East/North Africa Report N°115*. 2011. International Crisis Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/115-holding-libya-together-security-challenges-after-qadhafi.aspx>

نموذج للصراع بين الأقاليم [1].

الصراع بين القوى الليبية المختلفة

وفي مطلع عام ٢٠١٢ اندلعت اشتباكات بين القوى الثورية (السابقة) في بنى غازي تعبيراً عن عدم الرضا على التغيرات التي تمت في ظل «المجلس الوطني المؤقت» National Transitional Council (NTC) واستقالة رئيس هذا المجلس (عبد الحافظ خوجة) وقد أعلن المسئولون في المجلس الوطني الانتقالي في مدينة بنى غازي التي تقع في المنطقة الشرقية وتسيطر على موارد نفطية غنية، أعلنوا شن حملة لتأكيد الاستقلال الذاتي، الأمر الذي زاد من درجة التوتر مع المجلس الوطني الانتقالي في طرابلس العاصمة، وهو ما ضاعف مرة أخرى من درجة التوتر بين كل من «بنى غازي» و«طرابلس» والمسئولين فيهما.

وفي أغسطس من نفس العام (٢٠١٢) قامت الحكومة المؤقتة بنقل السلطة إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب في يوليو ٢٠١٢ (وكان المؤتمر قد انتخب محمد المقريف الذي ينتمي لحزب الجبهة الوطنية الليبرالي الاتجاه رئيساً للمؤتمر العام وليكون رئيساً مؤقتاً للدولة والمحليات التي تحيط بها الصراعات الطائفية وتنتشر في أرجائها الجماعات المسلحة).

ليبيا أصبحت تمثل نموذجاً متناقضاً أو جمع بين تناقضات كثيرة، فعملية إجراء الانتخابات من ناحية، ومن ناحية ثانية استمرار الهجمات العنيفة من ناحية أخرى، وهذا كله مرجعه أن كيان الدولة ذاته أصبح مهدداً يفتقر إلى وجود جيش متماسك، أو شرطة قادرة مما دفع المجالس المدنية والعسكرية التي تتمتع بالكفاءة في أداء وظائفها باتخاذ زمام المبادرة لتوفير الأمان وفض المنازعات وفرض وقف إطلاق النار، لكن قوة اندفاع ظاهرة التدهور الأمنى ازدادت مما

(1) *Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts. Middle East/North Africa Report N°130.* 2012. International Crisis Group. Pp. 1-5. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/130-divided-we-stand-libyas-enduring-conflicts.aspx.

ضاعف من صعوبات إصلاح القوات المسلحة أو الشرطة وإقامة المؤسسات من جديد واستعادة الدولة لقدرتها على العمل ومعالجة جذور الصراع في ليبيا.

ظاهرة الانهيار الأمني وآثاره

وتحليل عصر ما بعد القذافي يكشف عن أنه كان يحمل من التحديات بقدر ما يحمل من أسباب القلق والخوف بغياب الدولة القوية، فالمعركة لم تزل مستمرة بين الحكومة المركزية وبين الجماعات المسلحة، وما لم تحسم هذه المعركة فسوف يزداد الوضع الأمني سوءً إلى الحد الذي قد تقترب منه ليبيا إلى فقدان الأمل في التماسك والوحدة ومن السقوط.

وظلت التحديات الأمنية تلك هي أخطر ما تواجهه ليبيا في عهد ما بعد القذافي بسبب قضية انتشار السلاح ووقوع اشتباكات بين المقاتلين في مختلف المدن، بالإضافة إلى الصدام بين القبائل مما زعزع وضع الاستقرار والأمن في ليبيا وفي قدرة الحكومة الانتقالية على احتواء الثوار وفي مدى قدرتها على فرض سيطرتها على كافة الأراضي والحدود الليبية الأمر الذي يضع عقبات هائلة أمام عملية الانتقال أو التحول السياسي في ليبيا.

الانهيار المؤسسي في القانون والنظام

ضاعف من خطورة وآثار هذا الانهيار الأمني تزامن انهيار النظام القضائي والنظام الشرطي وتفكك قوات الأمن وظهور ما يُسمى بالألوية الثورية revolutionary brigades ثم العصابات الإجرامية وسادت الفوضى وعدم الالتزام بالقانون وازدادت ظاهرة الاغتيالات والهجمات ضد قوات الأمن الحكومية.

ومما ضاعف من قتامة الصورة وأكد استمرار الدائرة المفرغة لحالة الانهيار التي لا تريد أن تتوقف، خاصة انهيار النظام القضائي وعدم فرض القانون وغياب العدل، ازدياد حركة الجماعات المسلحة وتأثيرها على إضعاف قدرات الدولة على

أداء وظائفها بما فيها رعاية القانون والنظام، مما عزّز من حجج الجماعات المسلحة، ومن ثم سعيها للقيام بملأ هذا الفراغ الأمني والقضائي.

الصراع بين فصائل الميليشيات المسلحة وحركة الكرامة في شرق ليبيا

إبان هذه الأوقات المضطربة (٢٠١٢-٢٠١٣) انتقلت السيطرة في طرابلس وبنى غازي ومعظم المدن الليبية للميليشيات والجماعات الإسلامية المسلحة التي سيطرت على البرلمان والحكومة، واستمر هذا الوضع حتى منتصف عام ٢٠١٢ حتى فرار أحد القادة العسكريين المعارضين للميليشيات الإسلامية وشن عملية «الكرامة» بدءً من إقليم شرق ليبيا ضد الميليشيات الإسلامية، وهاجم مبنى البرلمان واستخدم كل الأسلحة بما فيها الغارات الجوية وزاده قوة أن القوات في بنى غازي كانت تدعم هذا الجنرال «حفتر» مع مساندة قبلية، وثمة تقارير عن دعم مصر والإمارات والسعودية للجنرال «حفتر» بعد تأكيده المُعلن أن العدو الأكبر الذي يحاربه هو تنظيم «الإخوان المسلمين» [1] الذي يسيطر الحزب التابع له على عدد كبير من المقاعد في البرلمان، وتعهد «حفتر» بتطهير ليبيا من هذه «الحركة الإسلامية».

ومن الواضح أن التحركات العسكرية التي قام بها الجنرال «خليفة حفتر» تساعد على خلق البيئة المواتية للإحياء القومي في ليبيا Libyan National Revival في السيطرة على الأوضاع الأمنية المتردية التي سادت ليبيا بعد سقوط القذافي.

***

(1) FITZGERALD M. 2014. *Libyan renegade general Khalifa Haftar claims he is winning his war*. The Guardian. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.theguardian.com/world/2014/jun/24/libyan-renegade-general-khalifa-haftar-war

كانت رؤية الجنرال «حفتر» لهذه الأوضاع الأمنية في ليبيا أنها أصبحت شبيهة «بساحات الحرب في سوريا حيث يتوافد عليها الآلاف من المقاتلين الأجانب»، ويتلقون التدريب لشن عمليات ضد الدولة، ويرى أنه من الضروري مقاومة هذه العناصر في كل أرجاء ليبيا (حديث الجنرال حفتر لصحيفة الشرق الأوسط في مايو ٢٠١٤).

وتشهد ليبيا الآن معركة استعادة الدولة من سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة لإعادة فرض دولة القانون بدلاً من دولة الميليشيات والتي فرضت نفسها رغماً عن إرادة الشعب الليبي في محاولة السيطرة على الدولة النفطية والتحكم في مواردها الضخمة تحت مزاعم وهمية من الشرعية الزائفة.

وقد أحرزت الحكومة الليبية برئاسة «عبد الله الثني» المنبثقة عن مجلس النواب الليبي الممثل الشرعي للدولة الليبية، والذي تم انتخابه في يونيو ٢٠١٤، قدراً من التقدم، ففي تَطور مُهم في ١٥ نوفمبر ٢٠١٤، أصدر بعض أعضاء «المؤتمر الوطني العام» المنتهية ولايته في فبراير ٢٠١٤ – الذي يزعم أنه هو البرلمان الشرعي – في مواجهة مجلس النواب الليبي (في بنى غازي)، أصدروا بياناً رفضوا فيه محاولة إحياء المؤتمر الوطني، بل اعترفوا بمجلس النواب ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي. وأكدوا في السياق المذكور أنهم يمثلون أكثر من ٥٠٪ من أعضاء المؤتمر (حوالي ٩٤ عضو)، وشددوا كذلك على أنهم يعترفون بمجلس النواب المنتخب، ومن ثم فإن هذا البيان يعتبر ضربة لمزاعم الشرعية التي تدعيها «جماعة الإخوان المسلمين» الليبية وحلفائها وذراعها السياسي «حزب العدالة والبناء» [1].

الأبعاد العسكرية للصراع بين حركة الكرامة وحركة فجر ليبيا

أما على الصعيد الميداني/ العسكري فقد أحرز الجيش الليبي انتصارات

(١) زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤.

واضحة على الجماعات المُسلحة المتطرفة في مدينة «بنى غازي» فاستعاد معسكرات الجيش، وفرض الجيش سيطرته على جزء كبير من المدينة، ويتوقع أن يتجه الجيش الليبي بعد الانتهاء من معركة بنى غازي لتحرير مدينة «درنة» والتي أعلنت الجماعات المُسلحة المتطرفة التي يسيطر عليها مبايعة تنظيم داعش الإرهابي التي أعلن ما يوصف بأميرها (أبو بكر البغدادي) أن ليبيا أصبحت إمارة تابعة له، وكانت بنى غازي تضم جماعات متطرفة إرهابية أكبرها جماعة «أنصار الشريعة» التي كانت قد سيطرت على مدينة «بنى غازي» كما أنها مدعومة من جماعة الإخوان المسلمين الليبية [١].

لكن مدينة «طرابلس» ظلت تشهد اشتباكات كجزء من معركة استعادة الدولة، ومع اقتراب انتهاء معركة تطهير بنى غازي، وبداية معركة طرابلس، تتجه ليبيا تدريجياً لاستعادة الدولة من أيدي الميليشيات المتطرفة، وتبدو ساعة الحسم وكأنها اقتربت لتطهير الأراضي الليبية [٢] من أيادي الميليشيات المتطرفة التي انتشرت في السنوات الثلاثة الأخيرة، واستغلت حالة انعدام الأمن لتمارس الإرهاب ضد الشعب الليبي، وتفرض سيطرتها على مناطق نفوذ واسعة أقرب للعصابات منها للدولة، وتساوم للسيطرة على مدن النفط والثروة، وتقاوم قيام دولة مركزية قوية [٣] ستسهم بالضرورة في مطاردتهم ووأد خطرهم في بداياته الأولى.

ومن منظور التغيرات الجذرية في التطور السياسي في ليبيا فترة ما بعد القذافي، نقرأ صعود الجنرال «حفتر» الذي قاد الحملة ضد القوى الإسلامية وضد «جماعة الإخوان المسلمين» والجماعات المتطرفة. وكان «حفتر» قد كُلفَ بحملة عسكرية في تشاد في عهد القذافي لكنه أخفق في مهمته ووقع في الأسر إلا أنه لاذ بالفرار وغادر ليبيا إلى الولايات المتحدة في ولاية فرجينيا ويقال أنه كان على صلة

(١) زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤ .

(٢) زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤.

(٣) زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤.

بوكالة المخابرات المركزية ويقال كذلك أنه قام بدور قيادي لتنظيم المعارضة – الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا إلى أن عاد في عهد الانتفاضة ضد القذافي وسرعان ما أصبح من كبار القادة للقوات المتمردة في الجهة الشرقية «إقليم بنى غازي» [1].

نشاط حركة «الكرامة» في المواجهة مع الإسلاميين

وقد ظل الجنرال «حفتر» في دائرة الظل فترة غير قصيرة بعد سقوط القذافي حتى فبراير ٢٠١٤ وحتى ظهر «حفتر» على قنوات التليفزيون وهو يطرح الخطوط العريضة لمشروعه لإنقاذ البلاد، ودعوته للجماهير الليبية للتصدى للبرلمان المنتخب والمؤتمر الوطني العام في طرابلس وهما اللذين تسطير عليهما الجماعات الإسلامية المتطرفة. وقد عمل «حفتر» تدريجياً على حشد التأييد لحملته تلك وسط الفصائل المسلحة المتطرفة وبما مكنه من تعزيز موقفه المعارض.

وفي مايو ٢٠١٤ لجأ «حفتر» إلى استخدام القوات الجوية والبرية شن هجومًا استباقيًا ضد قواعد الميليشيات المرتبطة بالإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلامية في مدينة «بنى غازي»، وأُطلق على هذه الحملة أو تلك العملية اسم «عملية الكرامة أو عملية كرامة ليبيا» Operation Libya's Dignity وحمّل تلك الجماعات المسئولية عن استمرار عمليات التفجير والاغتيالات التي انتشرت كالوباء في شرقي ليبيا في السنوات الأخيرة، أما في مدينة طرابلس، فقد أعلنت قوات من مدينة «زنتان» التحالف مع الجنرال «حفتر» في شن هجوم كاسح على مبنى البرلمان الليبي [2].

وقد وصف «حفتر» هذه العملية العسكرية بأنها انتفاضة ضد ما أسماه

(1) MADI M. 2014. *Profile: Libyan ex-General Khalifa Haftar*. The BBC. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-27492354>

(2) MADI M. 2014. *Profile: Libyan ex-General Khalifa Haftar*. The BBC. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-27492354>

بالحكومة التي تخضع لسيطرة الإسلاميين، وقد توافق انتقاده وموقفه المعارض من المؤتمر العام General National Congress مع مواقف الليبيين الذين كانوا قد أصابهم اليأس والإحباط بسبب البطء في العملية الانتقالية والتغيير المستمر في رؤساء الوزراء (الذين تم تغيير ثلاثة منهم منذ مارس ٢٠١٢)، وعندئذ وقف البرلمان الجديد –مجلس النواب– موقف الدعم للجنرال «حفتر»، مؤكداً أنه سوف يساند كل من يتصدى لمحاربة الإرهاب في ليبيا (يقارن كثيرون بين الجنرال حفتر في ليبيا وبين الرئيس السيسي في مصر لانتقاداتهما المتشابهتين ضد سيطرة حكم الإخوان المسلمين).

حركة الكرامة بقيادة الجنرال «حفتر» والتنسيق مع مصر

ومن الواضح وبشكل متزايد أن الجنرال «حفتر» ينتهج سياسة التنسيق العسكري مع الحكومة المصرية، وتشير بعض التقارير إلى أن الهجمات الجوية التي وجهت ضد بعض المواقع في ليبيا في أغسطس وأكتوبر ضد مواقع للإسلاميين كانت قد انطلقت من مصر.

على أنه ثمة اختلاف لابد من الإشارة إليه بين الزعيمين «حفتر» في ليبيا و«السيسى» في مصر، ورغم أنهما متقاربين في الموقف المعارض للإسلاميين، ألا وهو أن الرئيس السيسى يعتمد على دعم أقوى مؤسسة في مصر وهي القوات المسلحة، وعلى دعم واسع النطاق منذ الانتفاضة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ من القوى الشعبية المُحبطة من حكم الإخوان المُسلمين.

أما الجنرال «حفتر» فيستند إلى نوع من الائتلاف أو التحالف الفضفاض بين الميليشيات المحلية وبعض ضباط الجيش الموحدين ولو يشكل مؤقت ضد الحكومة القائمة، وعموماً فإن الاحتمالات المطروحة أن القائد الجديد (الجنرال حفتر) سوف يستمر في الاضطلاع بدور عسكري وسياسي محورى في ليبيا في المستقبل المنظور.

وعلى هذا النحو واصلت القوات الليبية المؤيدة للجنرال حفتر قتال

الميليشيات في مدينة «بنى غازي» في مواجهة «جماعة أنصار الشرعية» المرتبطة بتنظيم القاعدة، وقصف تلك الجماعة بالطائرات وضد مواقعهم بعد أن كانت ميليشيات جماعة «أنصار الشريعة» قد ضربت كتائب للقوات الخاصة الليبية، وذلك بالصواريخ والرشاشات ووقعت بينهم خسائر كثيرة

وقد شنت طائرات القوات الجوية الليبية –المؤيدة للجنرال حفتر– مواقع الميليشيات الإسلامية في بنى غازي عدة مرات في منتصف عام ٢٠١٤، وقد نقلت قنوات تليفزيونية وإذاعية هذه الاشتباكات العسكرية وحجم الخسائر الناتجة عنها، مع إبراز الدعم الشعبي للعمليات التي كان يقوم بها ضد الميليشيات الإسلامية. أما بالنسبة للبرلمان القائم في ذلك الوقت فقد اعتبره حفتر برلماناً غير شرعي بعد أن كانت ولايته قد انتهت في فبراير ٢٠١٥ [1].

تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والصراع في ليبيا

وقد اقترن بهذا الصراع السياسي والعسكري بين قوات حفتر ومؤيديه وبين الميليشيات الإسلامية، تحركات على الأرض يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية التي عملت على استثمار حالة الفوضى والانهيار في ليبيا بعد أن كانت قد اكتسبت مواقع هامة في بلدين عربيين آخرين هما العراق وسوريا، فاستطاعت السيطرة على مدن رئيسية في عدة دول في شمال إفريقيا مما دفع مصر، وهي الركيزة الرئيسية في محاربة المتطرفين في المنطقة، لأن تشن هجمات ضد هذه الجماعة (التي كانت قد قامت بخطف وذبح أكثر من عشرين من المواطنين المصريين الأقباط في ذلك الوقت في شتاء يناير ٢٠١٤).

وقام تنظيم الدولة الإسلامية بشن هجمات ضخمة في ليبيا بنسف أحد الفنادق في طرابلس وقتل ما لا يقل عن أربعين شخص في تفجير انتحاري في مدينة «القبه»

(1) YERANIAN E. 2014. *Libyan Forces Battle Militiamen in Benghazi.* Voice of America. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.voanews.com/ content/libyan-forces-battle-militiamen-in-benghazi/1927691.html>

التي تقع في المنطقة الشرقية. وتشير تقارير منسوبة لهيئة الإذاعة البريطانية BBC أن أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب تتوافد على ليبيا [1] بعد أن تحولت استراتيجية داعش للتركيز على سياسية تجنيد الجهاديين المحليين تحت قيادة من يُسمى بـ«أبو طلحة» التونسي.

وتمثل ليبيا – وهذا من دلائل خطورة الحالة الليبية وآثارها- البوابة بالنسبة لجنوب أوروبا، خاصة وأن الفوضى قد انتشرت في أرجائها منذ سقوط القذافي في أعقاب الهجوم الجوى لقوات الناتو عام ٢٠١١، خاصة وأنها خضعت لحكم حكومتين متنافستين ولعشرات الجماعات المزودة بالأسلحة المنهوبة من ترسانة النظام السابق والمهربين الذين يتحركون بحرية من خلال الحدود ذات المنافذ العديدة في ذلك الإقليم الصحراوي الشاسع حتى أن الخبراء وصفوا ليبيا بأنها «دولة فاشلة»، فليس لها مؤسسة يمكن وصفها بأنها مؤسسة للحكم، الأمر الذي يجعل من ليبيا مكشوفة لكل المخططات لاسيما وأنها دولة غنية بموارد النفط، حتى أن ميليشيات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يهاجمون ويستولون على المرافق النفطية (من حقل المبروك) جنوب مدينة سرت بعد قتل الحراس.

ويضيف باحث بريطاني من جامعة «كمبردج» أن تلك الميليشيات (تنظيم داعش) لديها القوة على الهجوم على خطوط النفط وإن كانت قد افتقرت للقدرة على بيع النفط المهرب في السوق الحرة [2].

تحولت ليبيا في تقدير الخبراء إلى موقع يتوافد عليه «الجهاديون» من أماكن أخرى في إفريقيا خاصة من شمال مالي بعد أن كانت قوات العملية العسكرية الفرنسية قد استعادت تلك المنطقة من الميليشيات عام ٢٠١٣ ويقدر الخبراء أن

(1) CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold.* The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/ news/ world-africa-31518698>

(2) CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold.* The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/ news/ world-africa-31518698>

تلك العناصر الإسلامية كانت تتواجد في ليبيا في عهد القذافي، إلا أنها كانت تتعرض للقمع والاضطهاد.

ومن ثم فليس مستغرباً أن يكون لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) موطأ قدم في مدن مثل بنى غازي، بعد ثورة ٢٠١١ التي أطاحت بالقذافي، وفي مدينة «درنة» المدينة الساحلية (التي تعرضت لقصف الطائرات المصرية) التي تتمركز فيها الجماعات الموالية لتنظيم داعش، إلا أنه ما يثير الاستغراب أن التنظيم وجد موقعاً له في مدينة «سرت» مسقط رأس القذافي التي تقف موقفاً معادياً للقوى الإسلامية، والتقدير الأرجح أنه إما أن تلك العناصر الجهادية الأجنبية قد تسللت إلى المدينة (التي تأوى المناصرين للقذافي بما في ذلك ضباط الجيش) وقد انضموا للميليشيات -كما فعلوا في العراق بعد سقوط صدام حسين في أعقاب الغزو الأمريكي) وهو ما قد يحدث في ليبيا، وإن كان الخبراء يرجحون أن داعش والميليشيات التابعة لها قد يكون لها وجود كبير في ليبيا.

تقديرات الخبراء لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أنشطتها في ليبيا

ويرى الخبراء أن معظم الليبيين من المسلمين المعتدلين يكنون مشاعر الكراهية ضد تنظيم داعش ويقدر أحد قدامي خبراء وكالة المخابرات الأمريكي المركزية CIA وهو «باتريك سكينر» في حديث لمجلة Foreign Policy أن عدد المقاتلين الأجانب الموالين لتنظيم داعش في ليبيا يقدر ما بين ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ مقاتل اكتسبوا خبرات قتالية في كل من العراق وسوريا، وهي – أي هذه القوات المقاتلة الأجنبية- تمارس نشاطها العسكري في طرابلس ومنطقة «فزان» في جنوب غربي ليبيا، وفي منطقة «برقة» الشرقية التي تضم بني غازي ودرنة.

إلا أن رأياً آخر لأحد الخبراء المتخصصين في الشئون العسكرية وهو Thomas Joscelyn رئيس تحرير صحيفة Long War Journal يقول بأن تنظيم داعش قد اتسع في ليبيا وإن كان من الضروري عدم المبالغة في تقدير قوة

هذا التنظيم [1].

وحتى وإن كانت سيطرة داعش في ليبيا هي سيطرة محدودة تقتصر على بعض المناطق، فلديها المقدرة على الوصول بالأحوال في ليبيا إلى ما هو أسوأ، خاصة وأنه ثمة فراغ هائل في السلطة في ليبيا ولا توجد سلطة مركزية للوقوف في وجه داعش، فهي تزدهر في ظل الصراع والحرب [2].

وتسود ليبيا في الوقت الحاضر ثلاثة تكتلات للسلطة:-

أولها : ما يسمى بفجر ليبيا، هي خليط من الميليشيات الإسلامية وغير الإسلامية المتحالفة مع حكومة طرابلس.

ثانيها : كتلة «عملية الكرامة» التي يقودها الجنرال خليفة حفتر والقوى المتحالفة معه المرتبطة بالحكومة المعترف بها دولياً والمتمركزة في مدينة «طبرق» الشرقية.

وثالثها : الجماعات الجهادية التي تضم تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة، والتي تعتبر أقوى هذه الجماعات.

وتدور الحرب الأهلية بين الجماعتين الرئيسيتين (فجر ليبيا وعملية الكرامة) أما الجماعات الجهادية فهي التي تحصد الغنائم [3].

التحولات العسكرية والسياسية الدولية (عام ٢٠١٥)

بيد أنه في مطلع عام ٢٠١٥، نرصد مشهد الصراع المتردي في ليبيا، وكأنه

(1) CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold.* The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-31518698>

(2) ENGEL A. 2015. *The Islamic State's Expansion in Libya.* The Washington Institute. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-islamic-states-expansion-in-libya>

(3) CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold.* The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-31518698>

يقترب من نقطة تحول هامة، إذ نلمس بعد شهور ستة من الاقتتال ما بين البرلمانيين (في طرابلس وبنى غازي) فإن حكومتيهما وميليشياتهما المتحالفة تدفعا بالبلاد إلى حافة الحرب الشاملة، وإن كان مسار الأحداث في المستقبل المنظور وعلى البعد المتوسط، لا تنذر بانتصار أي من الطرفين، وإن أشارت إلى أن الجماعات المتنافسة والقيادة المتصارعة سوف تنتشر في أرجاء ليبيا مع انهيار ما قد تبقى من مؤسسات الدولة واستنزاف احتياطياتها المالية، ذلك على أساس الاحتياطيات العائدة من النفط والغاز التي أنفقت على استيراد المواد الغذائية ومنتجات النفط بعد التكرير. كذلك سوف تتضاعف صعوبات ومشقة الحياة بالنسبة لليبيين أنفسهم إلى حد كبير.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإن الجماعات الراديكالية التي تنمو وتتصاعد كما سبق الذكر، وقيام داعش بقطع رؤوس ٢١ مصرياً، سوف نجد في ليبيا أرضاً خصبة مع تنامي ظاهرة التدخل الإقليمي في ليبيا، وكما يدلل على ذلك الضربات الجوية المصرية [1] للثأر من ذبح «الأقباط المصريين» في فبراير ٢٠١٥.

وعموماً فأن التقديرات المصرية تنظر إلى ما يجرى على أرض ليبيا من أنشطة إرهابية من مختلف الفصائل المسماة بالجهادية بوصفه خطراً جسيماً لا يهدد الأمن والاستقرار ووحدة الأراضي الليبية فحسب، بل يهدد الأمن القومي المصري بطريقة مباشرة بسبب الحدود المشتركة وتسلل المقاتلين التابعين للتنظيمات الإرهابية (داعش وغيره) وتهريب الأسلحة من الترسانات الضخمة بعد سقوط القذافي، فضلاً عن انضمام آلاف المقاتلين المرتزقة من جنوب الصحراء (من مالي والنيجر وتشاد والسودان) إلى جماعات المقاتلين المنتمية لهذه الخلايا الإرهابية.

***

(1) KINNINMONT J. 2015. *How Egypt Sees the Islamic State Threat in Libya*. Chatham House. Pp. 1-5. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.chathamhouse.org/expert/comment/16947#>

مدى فاعلية دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية

أما بالنسبة لردود فعل المجتمع الدولي والأمم المتحدة، فإن الأطراف المعنية بالمستقبل السياسي / الأمني في ليبيا، فقد حان الوقت لأن تغتنم فرصة تدشين المباحثات التي تجريها الأمم المتحدة في جنيف في يناير ٢٠١٥، وبحيث تدفع الطريق نحو التوصل لحل سلمي لهذه المعضلة السياسية وللتوصل لاتفاق أو توافق بين مختلف الفصائل الليبية وهو أفضل وسيلة للتصدى لنشاط الجهاديين الإرهابيين، فلابد أن تتخذ الأطراف المعنية بالشأن الليبي تدابير أشد قوة وحسماً ودعماً لمباحثات أو المفاوضات الدائرة في جنيف [1].

عام المواجهة العسكرية والسياسية بعد حركة الكرامة

والراصد للتطورات منذ منتصف عام ٢٠١٤ يلحظ أن العمليات القتالية قد اتسعت وازدادت حدتها، أن القصف الجوى والهجوم على البنية الأساسية المدنية قد تضاعف وأن عدد الخسائر البشرية قد تضاعف (يقدر البعض بأنه وصل إلى ٢٥٠٠ فرد) من غير المقاتلين، وازدادت أرقام النازحين واللاجئين من ١٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف حتى يمكن القول أن كيان الدولة الوليدة بعد سقوط القذافي تسير نحو التحلل والتفكك والانهيار (ازدادت أيضاً ندرة السلع والوقود وتعطلت قطاعات واسعة من الاتصالات والكهرباء حتى أن احتمالات شن الميليشيات الكبيرة لعمليات هجومية على مدن مثل بنى غازي تثير في الأذهان أشباح الكارثة الإنسانية)، كذلك تواجه ليبيا احتمالات الإفلاس خلال السنوات القادمة نتيجة لتناقص إيرادات النفط وانهيار السياسة الاقتصادية خلال العمليات التي تقوم بها الميليشيات وصولاً للهدف الأكبر وهو السيطرة على البنية الأساسية للنفط وعلى المؤسسات المالية.

(1) *Libya: Getting Geneva Right. Middle East and North Africa Report N°157.* 2015. International Crisis Group. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/157-libya-getting-geneva-right.aspx>

تطورات الصراعات السياسية والقبلية إلى مستوى الحرب الأهلية

ومنذ بدايات عام ٢٠١٤ وبانتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام، ورفضه أن يحل نفسه، بدأت حركة الاحتجاجات واسعة النطاق رداً على هذا الموقف من عناصر المؤتمر الوطني العام، وفي فبراير من نفس العام عزل المؤتمر رئيس الوزراء الليبي (علي زيدان) بعد أن تمكنت إحدى ناقلات النقط من أحد الموانئ الخاضعة للثوار من اختراق حصار البحرية الليبية، كما قامت ميليشات حراسة المنشآت النفطية برفع الحصار والإغلاق على محطتين لشحن النفط.

أما في مايو ٢٠١٤ فقد قامت حركة الجنرال «حفتر» (والذي كان قد تمرد خارج نطاق الجيش الوطني الليبي) بشن هجوم عسكري بما في ذلك توجيه ضربات جوية ضد «الجماعات الإسلامية» المتشددة في بنى غازي، وحاول الاستيلاء على مبنى البرلمان متهماً رئيس الوزراء عندئذ بالانقياد للجماعات الإسلامية، الأمر الذي انتهى باستقالته بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم قانونية تعيينه رئيساً للوزراء [1].

وفي أعقاب ذلك، تم انتخاب برلمان جديد من خلال انتخابات اتسمت بقلة عدد الناخبين بسبب المخاوف الأمنية والمقاطعات، حيث مُنِى الإسلاميون بهزيمة كبيرة، فنشب القتال بين القوات الموالية للمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وبين القوى الموالية للبرلمان الجديد، كما أن قوات «أنصار الشريعة» الإسلامية تمكنت من السيطرة على معظم أرجاء بنى غازي.

وفي خريف نفس العام ٢٠١٤، قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة ليبيا لمواصلة المباحثات تحت مظلة الأمم المتحدة ما بين البرلمان الجديد والحكومة السابقة في طبرق بين ميليشيات «فجر ليبيا» Dawn of Libya الإسلامية في طرابلس وسط نزوح ما لا يقل عن مائة ألف مواطن ليبي في الوقت الذي ازداد فيه

(1) *Libya profile – Timeline*. 2015. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-13755445>

تغلغل ميليشيات تنظيم داعش (الدولة الإسلامية) فاستطاعت السيطرة على ميناء «درنة» شرقي ليبيا.

وفي نهاية عام ٢٠١٤ (ومطلع عام ٢٠١٥) استطاع الجيش الليبي والميليشيات في طرابلس إعلان وقف إطلاق النار جزئياً في أعقاب مباحثات أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف . (ويلاحظ أن بعد شهر واحد في ٧ فبراير ٢٠١٥ قامت الطائرات المصرية بقصف مواقع تنظيم داعش في درنة بعد إعلان التنظيم عن فيديو يتضمن مذبحة لعدد ٢١ مواطن مصري).

وقد ازدادت مواقف المعسكرات المتصارعة تشدداً وتصلباً مع زيادة الحدة واتساع نطاق الأزمة، كما لجأت للعنف وازدادت الحدة في الخطاب السياسي، حتى أصبح الليبيون الذين وحدوا صفوفهم للإطاحة بالقذافي عام ٢٠١١ يتنافسون على دعم الأطراف الخارجية، وذلك من خلال طرح مواقفهم إما أنها موالية للتيار الإسلامي، أو مناهضة للتيار الإسلامي ومناصرة للثورة، أو مضادة لتيار الثورة. ومن هذا المنظور، فحقيقة هذا الصراع أنه صراع شديد التعقيد متعدد المستويات حول الكيان السياسي/ الاقتصادي الخاص بليبيا، وهو صراع ليس له بالضرورة حل سياسي منظور، والتوصل لحل عن طريق التفاوض يظل هو السبيل المتاح الوحيد، لكن فرص الحل تتضاءل يوماً بعد يوم.

وفي مطلع هذا العام ما بين ١٤-١٥، و٢٦-٢٧ يناير ٢٠١٥ جرت في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة جولتان من المباحثات حققت قدراً محدوداً من التقدم لأول مرة منذ سبتمبر ٢٠١٤ حيث اتفق مبدئياً قطاع من بعض الفصائل التي تضم الكتلتين المتنافستين في إطار جديد يسمح باستمرار المباحثات، وهو دليل قوى على استمرارية وصلابة التحرك الدبلوماسي للمثل الخاص للأمم المتحدة «برناردينو ليون».

ليبيا بين الخيارات العسكرية والسياسية :-

وباستمرار المشهد العسكري والسياسي على الصعيد الليبي وعلى الصعيد الدولي (الأمم المتحدة) نلمس الإشكالية المستعصية التي تحاول الأمم المتحدة

التوصل لحل بالتغلب على تعقيداتها، إذ أن الأمم المتحدة تمشى -كما يقال على خط رفيع- منذ مارس ٢٠١٥، حيث اتخاذ مجلس الأمن قراراً بإدانة تنظيم الدولة الإسلامية (IS) وهو أحد القوى خارج نطاق الدولة Non-State Actors التي ضربت فيها حالة الفوضى وهو ما يضاعف من الضغوط على مجلس الأمن والأمم المتحدة للتخفيف من إجراءات حظر توريد السلاح إلى ليبيا المفروض عليها منذ عدة سنوات (للجيش الوطني الليبي المحارب للإرهاب)، بيد أن الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص يرى في مثل هذه الخطوة سلبيات ومخاطر من حيث أنها تسهل عملية تدفق السلاح على ليبيا واحتدام الصراع، ويساعد في نظر الأمم المتحدة على تقدم الجماعات المتطرفة وزيادة العنف والفوضى وقد يعقد التوصل لحل سياسي [1].

الدور المصري، يطبق خيارين، العسكري والسياسي معاً

أما بالنسبة للدور المصري، يتعين القول أنه لم يكن يقتصر على اللجوء إلى الخيار العسكري، كما حدث في فبراير ٢٠١٥ في مطلع العام للرد على العمل الوحشى الإرهابي لتنظيم داعش الذي يمارسه بمذبحة مواطنين مصريين في ليبيا، وهو ما يدعم مقولة عدم حسم الأمم المتحدة موقفها من الوقوف وراء الحكومة الشرعية في «طبرق» ورفع حظر السلاح عنها، وعموماً فالموقف المصري اتسع ليشمل دعم جهود التوافق والتقارب بين الفصائل القبائل الليبية من أجل تكوين حكومة وحدة وطنية، وهو ما عملت مصر على تحقيقه من خلال ترتيبات عقد مؤتمر موسع لزعماء القبائل الليبية في القاهرة.

وقد أكد البيان الصادر في نهاية هذا الاجتماع على دعوة كافة الفصائل لتوحيد

(1) GAZZINI C., EL AMRANI I., HAYAT A. 2015. الأمم المتحدة وليبيا: محادثات، لا أسلحة . International Crisis Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/op-eds/gazzini-amrani-libya-talks-not-weapons-arabic.aspx>

جهودها ورفض كل أشكال الإرهاب وأي تدخل أجنبي في الشئون الليبية، حيث اتفق المشاركون بعد ثلاثة أيام (في ٢٩ مايو ٢٠١٥) على رفض إجراء أي مباحثات مع تنظيمات إرهابية واعتبار جماعة الإخوان المسلمين «منظمة إرهابية»، كما دعا البيان الشعب الليبي والقوى الإقليمية والدولية لدعم الجيش الليبي والبرلمان المنتخب، وكان قد حضر الاجتماع بعض المسئولين المصريين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء المصري السابق «إبراهيم محلب» (حضر مؤتمر المصالحة حوالي ٣٤٣ من زعماء القبائل) [1].

الدور الأممي (الأمم المتحدة) للوساطة والتفاوض بين الأطراف الليبية

على أن الطريق لم يزل طويلاً وسوف تقابل الأطراف النكسات وكثير من التراجع وذلك إذا رفضت الأطراف المشاركة في المباحثات حتى إذا انسحبت من المفاوضات بعد فترة. كذلك «المؤتمر الوطني العام» General National Council (GNC) في طرابلس رفض في الآونة الأخيرة المشاركة في المباحثات، أما «مجلس النواب» House of Representatives في «طبرق» أعلن أنه قد علق مشاركته في المباحثات في ٢٣ فبراير ٢٠١٥، وإن كان ذلك على سبيل المساومة السياسية، وعلى أمل تجنب حدوث انهيار في الموقف قد يؤدي إلى حرب معلنة ومفتوحة.

وفي ظل هذه الظروف المحلية السائدة في ليبيا، فإنه يتوجب على المجتمع الدولي استناداً إلى مبادرة مبعوث الأمم المتحدة «ليون برناردينو» واستمراراً للمباحثات لحين التوصل إلى اتفاق يحظى بدعم واسع النطاق، يتوجب على المجتمع الدولي المؤيد لحل تفاوضي أن يعيد طرح استراتيجيته ومنهاجه وأن يبذل المزيد من الجهد والمحاولات لدعم هذه الاستراتيجية، فالمنهج الذي اتبعه

(1) *Libyan tribes wrap up Cairo meeting*. 2015. Egypt State Information Service. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.sis.gov.eg/En/Templates/Articles/tmpArticleNews.aspx?ArtID=93730#.VeR2NfntlBd>

المجتمع الدولي تجاه الأطراف المعنية هو قياس مدي الشرعية لكل منها، والسؤال المطروح يجب ألا يكون أي البرلمانيين في طرابلس وطبرق أكثر شرعية من البرلمان الآخر، وما هي الحجج والأسانيد التي تؤكد هذه الشرعية.

إلا أن حالة الفوضى السائدة في الأراضي الليبية والسلوك الإقصائي لكلا المعسكرين المتصارعين، هو الذي أثار إشكالية الشرعية. كما أن استمرار النهج الدولي القائم على أن «مجلس النواب» في طبرق هو الأكثر شرعية لأنه هو الكيان التشريعي المنتخب، بيد أن هذا النهج لا يراعي مدى ما يتمتع به هذه الكيان من «صفة تمثيلية» وإنما يشجع الكيان القائم في طبرق على الأخذ بالحل العسكري.

وعلى النقيض من ذلك، فإن هذه الاستراتيجية الأممية التي تتركز على مسألة «الشرعية» وأي الكيانين أكثر شرعية من الكيان الآخر، يزيد من شكوك المؤتمر الوطني العام، فإن المجتمع الدولي يعمل على تهميش القوى التي تدعي أنها هي القوى الثورية (ومن بينها القوى الإسلامية) على نحو ما حدث في مواقع أخرى.

والواقع أن ليبيا في الوقت الحاضر أضحت في حاجة إلى مفاوضات ومساومات سياسية وإلى جهود دولية تكثف المحاولات الدولية المبذولة للوصول إلى هذا الهدف [1].

تقييم المنظور الأممي (دور مجلس الأمن والمبعوث الخاص) للأزمة الليبية

قصارى القول أن مجلس الأمن وغيره من المصادر التي تساند الحل السياسي التفاوضي يجب ألا يفرط في التركيز على مسألة «الشرعية» في البيانات العامة وأن يتم التركيز بدلاً من ذلك على المفاوضات التي تجرى تحت مظلة الأمم المتحدة، وأن تركز على سلوكيات الأطراف المعنية، أي مدى الالتزام بوقف إطلاق النار،

(1) GAZZINI C., EL AMRANI I., HAYAT A. 2015. الأمم المتحدة وليبيا: محادثات، لا أسلحة . International Crisis Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/op-eds/gazzini-amrani-libya-talks-not-weapons-arabic.aspx>

مع الدعوة إلى عدم التصعيد في الصدام وتجنب زيادة التوتر، ولعل الاستراتيجية الأفضل هي عدم الأخذ بأحكام «المحكمة العليا» التي يحيط بها الغموض، وأن تأخذ بأسلوب التفاوض كجزء من خريطة أوسع للطريق نحو إعداد دستور جديد ونحو إنشاء مؤسسات تشريعية دائمة.

كذلك فإن الاستراتيجية الدولية (استراتيجية الأمم المتحدة) لا بد أن تأخذ بزمام المبادرة في التواصل مع كل الجهات الإقليمية التي قد تسهم في تأزيم الصراع بتوفير السلاح أو الدعم السياسي والعسكري، وتشجيع تلك الأطراف في تحفيز حلفائها في ليبيا على سلوك ونهج التفاوض وبنوايا حسنة وصولاً إلى التسوية السياسية.

هذا مع صياغة استراتيجيات سياسية وعسكرية ودون الإضرار بجهود الأمم المتحدة لتحقيق التوافق من أجل محاربة الإرهاب بالتنسيق مع القوى السياسية الليبية من كلا المعسكرين، وإن كان يتعين على واضعي تلك الاستراتيجية الامتناع عن دعم التدخل العسكري لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وإن كان لابد أن يلتزم المؤتمر الوطني العام وأنصاره بالإدانة القاطعة لكل تصرفات داعش وإن يحجم مجلس النواب (في طبرق) عن محاولات «تسييس» تلك السلوكيات والتصرفات، وأن يلتزم المجتمع الدولي بتطبيق الحظر على شحن الأسلحة عملياً، وأن يرفض الرفع الجزئي أو الكلي عن هذا الحظر.

كذلك لابد أن تنظر الأمم المتحدة في تطبيق العقوبات على الأفراد وحماية استقلال وحياد المؤسسات المالية والبترولية والمصرف المركزي الليبي، شركة النفط الوطنية وهيئة الاستثمار الليبية، وبحيث يضمن بذلك إدارة الثروة الوطنية، لتلبية الحاجات الأساسية للشعب الليبي والإسهام في التوصل لحل سياسي عن طريق التفاوض [1].

(1) *Libyan tribes wrap up Cairo meeting*. 2015. Egypt State Information Service. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.sis.gov.eg/En/Templates/Articles/tmpArticleNews.aspx?ArtID=93730#.VeR2NfntlBd>

المأزق الذي يواجه جهود الأمم المتحدة

ولعل نقطة الضعف الخطيرة والسلبية في استراتيجية الأمم المتحدة المطروحة، كما يعرضها تقرير الأزمات الدولية، أنه يرفض بشكل صريح الاستناد إلى «مسألة الشرعية» التي تتصل بين الحكومتين أو الكيانين المتنافسين في كل من بنى غازي (طبرق) وطرابلس، أخذاً في الاعتبار أن المجتمع الدولي لا يعترف إلا بالحكومة الشرعية المنتخبة ولمجلس النواب في بنى غازي. والأمم المتحدة على هذا النحو تقلل كثيراً من مصداقية جهودها وفعاليتها، بأن تساوى بين ما هو كيان شرعي معترف به في ليبيا وهو الموقف المدعوم من مصر والدول العربية (الإمارات-السعودية) وما هو غير شرعي أدى إلى تقسيم ليبيا عملياً ما بين حكومة في شرق ليبيا وحكومة في غربها ووسطها، وهو الأمر الذي أدى بالتالي إلى أن المفاوضات لا تصل إلى نتائج حاسمة رغم الجولات المستمرة في جنيف بين مختلف الأطراف.

أما النقطة الثانية الخطيرة والسلبية فهي الإصرار على استمرار فرض حظر السلاح، وهو ما يحرم الحكومة الشرعية في الشرق (بنى غازي-طبرق) من قدرات وإمكانيات قد تمكنها من حسم المعركة العسكرية لصالحها ويطيل من أمد الصراع.

هاتان الملاحظتان -المساواة بين حكومة شرعية وغير شرعية وبين الدعوة لاستمرار حظر السلاح والامتناع عن التدخل العسكري- وهو ما ينطوى على انتقاد واضح -وإن كان غير مباشر- لعمليات المساندة والمقاومة العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية التي استهدفتها القوات الجوية المصرية في فبراير ٢٠١٥ رداً على مذبحة عدد من مواطنيها الأقباط، وتأكيداً للاستراتيجية العربية والمصرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب المنتشر في ليبيا والذي يضرب في أرجائها المختلفة، هاتان الملاحظتان تمثلان قصورًا معيبًا في استراتيجية الأمم المتحدة.

ومع أن الأمم المتحدة كانت قد خططت لعقد اجتماع لبحث تشكيل حكومة

وطنية في منتصف يونيو ٢٠١٥ في المغرب (الصخيرات) ما بين حكومتي طبرق وطرابلس، فقد جاءت الضربات الجوية لمواجهة بعض التنظيمات الإرهابية في شرق ليبيا لتؤدي إلى مصرع إحدى القيادات وهو على «مختار بملختار» الزعيم الإسلامي الجزائري، لتزيد من تعقيد الموقف [١]، فأخفق ممثلو البرلمانيين المتنافسين في طبرق وطرابلس في الاتفاق على مقترحات الأمم المتحدة لتكوين حكومة موحدة ومعالجة ظاهرة التنامي في النشاط الإرهابي في ليبيا والذي انتشرت آثاره في تونس المجاورة وغيرها [٢] حتى أن ليبيا توصف بأنها أصبحت نقطة جذب Magnet تستقطب الإرهابيين من تونس وغيرها.

وعلى أن المقاتلين من مختلف الفصائل الموالية لإقليم «طبرق» وحكومتها في بنى غازي وحركة المقاومة ضد القوى المتطرفة الإسلامية والجهادية المتطرفة ما بين تنظيم داعش وجماعة الإخوان المسلمين (أنصار الشريعة وغيرها) ومضاعفات الخلافات السياسية حول تكوين الحكومة الموحدة، أدى إلى إخفاق جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، فإنه من الجلي أن حقائق هامة أضحت تغيب عن الجميع وهي أن ليبيا أصبحت على حافة الانهيار الاقتصادي، كما حذر مبعوث الأمم المتحدة (في ٢٨ مايو ٢٠١٥)، وإن كان قد أعطى انطباعاً أن الفصائل وإن أخفقت في التوصل لاتفاق في المباحثات بينها لتكوين حكومة وحدة وطنية فهي قد توصلت لجزء كبير من الاتفاق [٣].

وحذر المبعوث الخاص رغم ذلك من أن ليبيا تواجه التهديدات الأمنية بسبب

(1) *Libya profile – Timeline*. 2015. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-13755445>

(2) *Rival Libya parliaments fail to endorse UN deal*. 2015. Gulf News Libya. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://gulfnews.com/news/mena/libya/rival-libya-parliaments-fail-to-endorse-un-deal-1.1542517>

(3) *Libya magnet for terrorists from Tunisia and beyond*. 2015. Gulf News Libya. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://gulfnews.com/news/mena/libya/libya-magnet-for-terrorists-from-tunisia-and-beyond-1.1545130>

استمرار الحرب الأهلية (وتهديد داعش) التي استطاعت التوغل واحتلال موطئ قدم لها في ليبيا، وقد جاء ذلك في تصريحات له لإبراز خطورة الموقف الاقتصادي وصعوبة الأوضاع [1] خاصة وأن ليبيا تحتل أولوية على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي بسبب الآلاف من اللاجئين من القتال الدائر واستخدامهم لليبيا كنقطة انطلاق للإبحار عبر البحر المتوسط استهدافاً للوصول إلى أوروبا، في هجرة غير شرعية. وتعمل الدول الأوروبية في الوقت الحاضر لإعداد مشروع قرار لمجلس الأمن يفوض بعثة تابعة للاتحاد الأوروبي بتدمير قوارب تهريب اللاجئين التي تنطلق من السواحل الليبية، وإن كانت روسيا، عضو مجلس الأمن الدائم التي تمتلك حق الفيتو، ترى أن تدمير قوارب التهريب يمثل إجراءً شديد الغلو، كما أن الأمين العام للأمم المتحدة صرح بأن ذلك يحرم الناس من سبل العيش والحياة، والأهم من ذلك ليس في تدمير القوارب بل في اتخاذ إجراءات فعالة ضد عصابات ومافيا تهريب المهاجرين على حد تعبير المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة «ليون برناردينو» [2].

مواقف الدول الكبرى من الأزمة الليبية

وقد بلغت بتهديدات التنظيمات الإرهابية التي تمارس العنف ومافيا تهريب السلاح وتجارة البشر والفوضى الضارية في أرجاء ليبيا وأقاليمها، أن حكومة فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة قد أصدرت بياناً مشتركاً تبدى فيها انزعاجها العميق من العنف المستمر داخل ليبيا ومن اتساع نطاق الإرهاب مع الإدراك التام أن الشعب الليبي يسعى للسلام والاستقرار.

(1) CROFT A. 2015. *Libya on verge of economic collapse, U.N. envoy warns*. Reuters. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://uk.reuters.com/article/ 2015/05/28/uk-libya-security-talks-idUKKBN0OD29J20150528>

(2) *Joint Statement on Libya by the Governments of France, Germany, Italy, Spain, the United Kingdom, and the United States*. 2015. U.S. Department of State. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2015/ 06/244516.htm>

وقد أكدت هذه الدول الكبرى في سياق دعم جهود الأمم المتحدة مساندتها للحوار السياسي تحت مظلة الأمم المتحدة لاسيما في جولته الأخيرة في منطقة الصخيرات بالمغرب، ودعت الأطراف الليبية للموافقة على وتوقيع اتفاقية للتسوية السياسية المطروحة من قبل الأمم المتحدة وباعتبار أن الوثيقة تتسم بالموضوعية والتوازن وتفي لمتطلبات الشعب الليبي، وتحافظ على وحدة ليبيا، مؤكدين أنه ليس ثمة حل عسكري لهذه الأزمة، مع إبراز خطورة التدهور في الأوضاع الاقتصادية والإنسانية يوماً بعد يوم، مبدية الاستعداد لدعم تنفيذ الاتفاق لضمان فعالية الأداء في حكومة الوفاق الوطني Government of National Accord وقيام مؤسسات جديدة.

وقد رحب بيان الدول الكبرى بمبادرات السلام المطروحة من «الإقليم الغربي»، بما في ذلك مبادرات وقف إطلاق النار، وتبادل المعتقلين وإعادة النازحين إلى مواطنهم الأصلية [1].

وأكد بيان الدول الكبرى التي أصدرت هذا البيان دعوة صناع القرار في ليبيا (لم تحدد بالضبط أي من الحكومتين، في طرابلس أم في بنى غازي؟)، كما أن المجتمع الدولي أبدى استعداداً لتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية والأمنية إلى ليبيا الموحدة، وأن يتم الاتفاق على حكومة جديدة مع محاسبة المسئولين عن تهديد الأمن والسلام والاستقرار في ليبيا.

وتحليل هذا البيان الهام يبرز عدة نقاط، أولها اشتراط الاتفاق على «حكومة موحدة» قبل تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والأمنية، وكذلك إبراز خطورة الكارثة من عواقب التدهور الاقتصادي والانهيار الوشيك في ليبيا، بالإضافة إلى إدانة واضحة للإرهاب والعنف في ليبيا، وإن كان بيان تلك الدول،

(1) *Joint Statement on Libya by the Governments of France, Germany, Italy, Spain, the United Kingdom, and the United States*. 2015. U.S. Department of State. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2015/ 06/244516.htm>

وإن أدرك مدى اتساع الإرهاب في ليبيا وأدان هذه الظاهرة، بيد أنه لم يتخذ خطوة واحدة لدعم الحكومة الشرعية التي تتصدى لظاهرة الإرهاب التي تتمثل في ممارسات تنظيم داعش في أجزاء عديدة من ليبيا.

والمثير للتساؤل أن بيان الدول الكبرى – ومن بينها فرنسا- تعلم تماماً أن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا قد انتشر إلى دول أخرى في شمال إفريقيا ومن أولها تونس، بل إلى فرنسا ذاتها وإلى الكويت وإلى الخليج العربي، وكانت قد ترى أن هذا النشاط الإرهابي بالغ الخطورة قد بدأ يتسع ليتحول إلى ظاهرة عالمية، أو مشروع إرهابي عالمي، الأمر الذي يستحق حملة بنفس الاتساع على المستوى العالمي، إلا أن الحملة التي يقودها التحالف الدولي لقصف مواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لم يحقق نتائج حاسمة ضد الإرهابيين المحليين [1] الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة وحلفائها من الدول التي أصدرت البيان السابق المشار إليه، أن تضاعف من جهودها لمطاردة العناصر الإرهابية التابعة لهذا التنظيم وأن تكافح أساليب التجنيد التي تطبقها.

تقديرات الموقف في ليبيا خلال عام ٢٠١٥

هكذا وقعت ليبيا في الحرب الأهلية من خلال صراع وائتلاف وتحالف (فجر ليبيا) الذي يسيطر على طرابلس وأجزاء كثيرة من غرب ليبيا، ضد تحالف «كرامة ليبيا» الذي يسيطر على إقليم «برقة» في الشرق، لاسيما منطقة البيضا وطبرق وأجزاء من بنى غازي، لكن التقسيم ليس فاصلاً نهائياً بين إقليمي الشرق والغرب، فالمقاتلين من منطقة الزنتان في الغرب يمثلون عنصراً هاماً في تحالف «الكرامة»، كما يزعم تحالف «فجر ليبيا» أنه يسيطر على ولاءات جزء من المقاتلين في الإقليم الشرقي.

(1) JENKINS B.M. 2015. *After Attacks in France, Tunisia, and Kuwait, West Must Do More to Fight Surge of Terrorist Attacks*. RAND. Pp. 1-2. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.rand.org/blog/2015/06/after-attacks-in-france-tunisia-and-kuwait-west-must.html>

والمعروف أنه لكل تحالف لبرلمان والحكومة الخاصة به، والقادة العسكريين التابعين له، ومع أن الإعلام عادة ما يربط بين تحالف فجر ليبيا والقوى الإسلامية، ويربط بين تحالف الكرامة والعناصر غير الإسلامية، فكليهما يضم عناصر محافظة من الفئتين، كذلك نرصد أن مصر والإمارات تبرز الدعم الكبير لتحالف الكرامة، بما في ذلك القيام بعدد من الضربات الجوية وفي الوقت نفسه ترى معظم الدول أن الحكومة في البيضا وطبرق المرتبطة بتحالف الكرامة هي الحكومة الشرعية لكنها تتطلع إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. وتطرح الأمم المتحدة، كما سبق الإشارة، مشروعاً لحكومة وحدة وطنية تتيح إعادة برلمان تحالف الكرامة إلى طرابلس بالتوازي مع نوع من الهيئة الاستشارية الموالية لتحالف «فجر ليبيا».

بيد أنه ليس من الواضح ما إذا كان أياً من التحالفين (تحالف الكرامة أو تحالف فجر ليبيا) سوف تأخذ بهذه المبادرة أو ذلك المشروع، وفوق هذا كله بالتوازي مع التحالفين المذكورين، نرى وجوداً متنامياً للعناصر الجهادية لاسيما في «درنة» و«سرت»، وهو ما يضاعف من تعقيدات الموقف خاصة وأن العناصر المتطرفة المرتبطة بتنظيم أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية يعتبران التحالفين (الكرامة وفجر ليبيا) بأنهما يمثلان أعداءً لهذه العناصر الجهادية المتطرفة.

وكما سبق القول، فإن أهمية ليبيا بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حقيقة مؤكدة بوصفها من الدول المصدرة للغاز والنفط، وبوصفها دول تخرج من أراضيها الهجرة غير الشرعية من الليبيين وغير الليبيين. أما بالنسبة للدول المجاورة، مصر وتونس، فهما تأويان أعداد كبيرة من الليبيين، مما يؤثر على أوضاعها الاقتصادية، ويضاعف من تعقيدات الموقف أن المقاتلين من عناصر الطوارق والعائدين من ليبيا يسهمون في الحركات الانفصالية في شمال دولة مالي المجاورة [1].

(1) SERWER D.P. 2015. *Libya's Escalating Civil War*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/ libyas-escalating-civil-war/p36649>

أن احتدام القتال والتصعيد في ليبيا سوف ينتهي بتنامي ظاهرة التطرف مما يهدد بتقسيم ليبيا وانهيارها، وبما يترتب على ذلك من آثار على شمال إفريقيا وعلى أوروبا، وبالإضافة إلى الفوضى الشاملة في العراق وفي سوريا وفي اليمن، حيث يزداد نشاط قوات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة في ليبيا، وسوف تتحول إلى ملجأ آمن للإرهابيين الدوليين.

أما إنتاج النفط في ليبيا فثمة تهديدات واضحة لوقف هذا الإنتاج بمئات الآلاف من البراميل يومياً ووقف تصدير الغاز إلى أوروبا، خاصة في الشتاء القادم إذا قطعت روسيا إمداد أوكرانيا التي يتدفق منها معظم إمدادات الغاز الروسية.

وفي غياب التسوية السياسية فإن الاحتمالات والسيناريوهات المحتملة قد تكون انتصار تحالف الكرامة المدعومة من مصر والإمارات، أو تفتيت الكيان الليبي، كذلك فإن انتصار تحالف الكرامة سوف يخلق أخطاراً بالغة بسبب عمليات العنف الانتقامية، بما في ذلك شن هجوم ضد المدنيين، كما أن تفتيت الكيان الليبي قد يزيد من تنامي العنف، لما تتعرض له موارد النفط والغاز من تهديدات وأخطار [1].

استخلاصاً من هذا التحليل لإشكاليات الحالة الليبية وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، ليس من المبالغ القول بأن هذه الدولة العربية الشقيقة قد تتردى في حافة الفشل والسقوط بالتفتيت والانقسام لكيان دولة موحدة.

وعلى خلفيات هذه التطورات السياسية والعسكرية والأمنية في ليبيا ما بعد سقوط القذافي، نرى أبعاد الصراع يدور حول عدة محاور

أ: أولها «قضية الشرعية» وتفجر الصراع السياسي بين إقليم الغرب (طرابلس) الذي تدعى حكومته والمؤتمر الوطني (المنتهى ولايته) أنه هو صاحب الشرعية،

(1) SERWER D.P. 2015. *Libya's Escalating Civil War*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/ libyas-escalating-civil-war/p36649>

وتنازع الحكومة والبرلمان المنتخب في إقليم «برقة» (بنى غازي وطبرق) في تمثيل الشعب الليبي، رغم الاعتراف الدولي.

ب: المحور الثاني هو تفشي وانتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة الليبية والمتصارعة للسيطرة على قطاعات واسعة والمتعددة الولاءات مابين جماعة إسلامية، وتنظيمات جهادية وإرهابية (داعش).

جـ: المحور الثالث يتمثل في الظاهرة الإرهابية الإقليمية التي اعتبرت أن ليبيا باتت نقطة جذب وتجمع للمقاتلين من العراق وسوريا وجنوب الصحراء، مما يهدد الأمن والاستقرار في ليبيا أولاً، ثم دول شمال إفريقيا ودول جنوب المتوسط والدول المجاورة مثل مصر وتونس.

أما عواقب انهيار الكيان الليبي على الدول المجاورة، فتحمل أخطاراً داهمة على دول الجوار، مصر وتونس، والجزائر والمغرب، أي دول شمال إفريقيا بسبب تسلل الإرهابيين وتهريب السلاح وتهديد الأمن الوطني دون استثناء، كما تحمل خطراً لا يقل خطورة على دول الساحل الذي يمتد من موريتانيا إلى السودان (تشاد والنيجر ومالي وصولاً إلى نيجيريا) وتغرس حركات الانفصال والتطرف وظاهرة الإرهاب في إفريقيا ويهدد السلم والأمن لدوليين، ومن ثم فإن الحالة لليبية بحاجة عاجلة إلى تدخل المجتمع الدولي بكل فعالية.

في استعراض خاطف لعدد ونوعية القوات المسلحة في ليبيا، نلمس إلى أي مدى يتعرض الأمن الإقليمي لخطورة داهمة قد تطيح باستقرار المنطقة كلها، ونذكر من أنواع هذه القوات تنظيم الجيش الوطني الليبي الذي لم يزل في مرحلة التكوين ولا يتمتع بفعالية كبيرة [1].

(1) *Guide to key Libyan militias*. 2014. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-19744533>

- أن هذه الجماعات مثل «جماعة الثوريين الليبيين» المسمى «غرفة عمليات الثوريين الليبيين» كانت مكلفة بحماية العاصمة (إلا أن البرلمان قد أسقط اختصاصاتها بعد أن خطف أعضاؤها رئيس الوزراء الليبي على زندان في أكتوبر ٢٠١٣).

- أما إدارة الأمن الوطني National Security Directorate فهي قوة شرطية تقليدية تتولى المهام المتصلة بالأمن العام وتحريات الجرائم، لكنها تعرضت للهجوم في بنى غازي وفي درنة كدليل على مدى الفوضى في النظام والقانون.

- قوات الصاعقة ويقال أنها قوات الصفوة من المظليين والكوماندوز ولها شهرة في التصدى للهجمات الإسلامية في بنى غازي، وقد انضمت للجنرال «حفتر» في ٣١ مايو ٢٠١٥ في عملية الكرامة.

- وهناك وحدة «مكافحة الجريمة» التابعة لوزارة الداخلية مع قوات الردع الخاصة بمكافحة الاتجار في البشر.

- كذلك نجد «قوات حراسة منشآت النفط» المنشأة في عام ٢٠١٢ لحماية مؤسسات النفط الليبية لكن الأمور سارت إلى الأسوأ بعد الاتهامات الموجهة لرؤسائها بالفساد.

- وقوات درع ليبيا (أربعة ألوية في ليبيا أنشأت عام ٢٠١٢ لإدماج مقاتلي الثوار في قوة وطنية متماسكة، لكنها اشتبكت مع قوات حكومية أخرى).

- أما الميليشيات الرئيسية فهي الجيش الوطني الليبي Libyan National Army بقيادة الجنرال «حفتر» منذ بداية ٢٠١٤ الذي قاد الهجوم ضد الإسلاميين في بنى غازي.

- والمجلس الثورى العسكري في زنتان، ولواء الصاعقة وألوية مصراتة،

ولواء شهذاء فبراير، ولواء أنصاو الشريعة (الميليشيات السلفية منذ يونيو ٢٠١٢).

- وفي خريف ٢٠١٥، ورغم إعلان خطة مبعوث الأمم المتحدة بحكومة وحدة وطنية ودعم واضح من عدة دول كبرى وبعض الدول العربية لكن الفرقاء الليبيين أنفسهم مازالوا مختلفين ، متنازعين متقاتلين .

obeikandl.com